



تراث الفقه الإسلامي وتحديات المساواة بين الجنسين

زيبا مير-حسيني

تتناول زيبا مير-حسيني في هذا الفصل أزمة التراث الفقهي في الإسلام، التي تأتي نتيجة التحديات التي خلقها ظهور مفهوم المساواة بين الجنسين في أوائل القرن العشرين. تبدأ مير-حسيني الفصل بتتبع جذور غياب المساواة بين الجنسين في الفقه، حيث ترجع الفكرة إلى صياغة الفقهاء الأوائل لحقوق وواجبات الزوجين، والتي بنيت على تفسيراتهم للآية 34 من سورة "النساء". ثم تعرض الباحثة بعض التطورات التي أسهمت في تغيير صورة السياسات الدينية والقانونية وسياسات الجندر في سياقات المجتمعات المسلمة، مثل ظهور الدولة القومية وازدياد معدلات التعليم بين الرجال والنساء والنمو السريع لوسائل الاتصال والإعلام. وقد أسهمت تلك التغيرات كذلك في تغيير أساليب إنتاج المعرفة ونشرها، مما كشف عن وجود تناقض بين المفاهيم المختلفة للعدالة، أي تلك المؤسسة للفقه والتي تركز للتمييز على أساس الجندر والمكانة والمعتقدات، وتلك المفاهيم المتأثرة بقيم حقوق الإنسان والمساواة والحريات الشخصية.

ثم تتناول مير حسيني الجهود التي ميزت القرن السابق، التي مثلت سعيًا نحو الإصلاح من خلال إنتاج معرفة جديدة ساعية للتغيير. وفي هذا السياق تركز الباحثة على ثلاثة نصوص ظهرت في لحظات تاريخية شهدت موجات من النقاش حول تراث الفقه الإسلامي وعلاقته بنظام الدولة وأهميته لقضايا حقوق النساء. النص الأول هو كتاب العالم التونسي طاهر الحداد بعنوان **امراتنا في الشريعة والمجتمع**، الذي صدر عام 1930 بينما كان الجدل في تونس حول صياغة قانون الأسرة و'مكانة النساء في الإسلام' يدور في سياق أوسع يتمثل في الاستعمار الغربي وعملية بناء الدولة. يطرح الحداد في هذا الكتاب منهجًا مزدوجًا يميز بين المعايير الأخلاقية السرمدية التي ينص عليها القرآن، والأوامر والنواهي المرتبطة بسياقات تاريخية محددة، كما يؤكد على أهمية فكرة التدرج بوصفها مبدأً أساسيًا متضمنًا في الأوامر والنواهي التي أتى بها القرآن. وتأتي مقالة العالم الباكستاني البارز فضل الرحمن التي كتبها في أوج سيطرة الإسلام السياسي في العام 1982، والتي تحمل عنوان "منزلة النساء في الإسلام: تحليل حديثي"، لتبرز مركزية المبادئ الأخلاقية التي ينص عليها القرآن. يطرح فضل الرحمن في المقالة منهجًا لقراءة القرآن (بأوامره ونواهيه) يتكون من مرحلتين ويعتمد على السياق. أما النص الثالث فهو مقالة العالم المصري نصر حامد أبوزيد بعنوان "منزلة النساء بين القرآن والفقه"، التي كتبها عام 2010 في وقت كانت عوامل مثل المعاهدات الدولية وظهور النسوية الإسلامية قد أسهمت في تدعيم الحركات المناهضة بحقوق النساء، بينما بقيت حقوق المسلمات متداخلة مع تعقيدات 'الحرب على الإرهاب'. تقدم مير-حسيني شرحًا لنظرية أبوزيد حول مجالات الخطاب القرآني الخمسة، التي تؤكد على الحاجة إلى قراءة متكاملة للنص القرآني تمكننا من الوصول إلى فهم دقيق لمبدأ العدالة المتأصل في النصوص.

وقد مهدت تلك الأعمال الطريق أمام الباحثات النسويات المسلمات في الفترة الراهنة لصياغة أفكار إصلاحية مبنية على أرضيات جديدة من خلال تمسكهن بالجندر بوصفه أحد عناصر الفهم والتحليل، الذي يمكننا من دمج قضايا النساء وأصواتهن في عملية إنتاج المعرفة الدينية وإصلاح القوانين. تقوم تلك النصوص بمهمة تفكيك الثنائيات الأيديولوجية الجامدة مثل النسوية 'العلمانية' مقابل النسوية 'الدينية'، أو 'الإسلام' مقابل 'حقوق الإنسان'، التي رهنت جهود المسلمات في البحث عن المساواة والكرامة لقرون طويلة. كما أسهمت تلك الثنائيات في التعتيم على موقع الخلاف الحقيقي وهو المعركة بين بنى الأبوية والسلطوية من ناحية، والقوى المساواتية والديموقراطية من ناحية أخرى. تؤكد مير-حسيني على ضرورة استعادة المبادئ المساواتية المبنية في النصوص الإسلامية المقدسة وإبراز العلاقة بين ممارسات التمكين وإنتاج المعرفة بوصفها سبباً لا غنى عنه في إحداث تغيير حقيقي في واقعنا الديني والثقافي والسياسي.